المملكة المغربية
رئاسة النيابة العامة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵎⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

إلى السادة

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

**الموضوع**: حول ترشيد الاعتقال الاحتياطي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد؛

لا يخفى عليكم أن ترشيد الاعتقال الاحتياطي يعد من الأولويات الأساسية في تنفيذ السياسة الجنائية، بالنظر لمساسه المباشر بحرية الأفراد وبتعزيز الثقة في أجهزة العدالة الجنائية، من خلال إعماله في الحالات التي تستوجب فيها الجريمة رد فعل اجتماعي رادع، يعزز أمن وسلامة الأفراد ويحمي الفئات الضعيفة في المجتمع.

وقد أدى الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية في بلادنا، وما استتبعها من إجراءات تتصل بتدبير وضعية المعتقلين بالمؤسسات السجنية، إلى حدوث نوع من البطء في تصفية القضايا الزجرية للمعتقلين، بالنظر إلى الصعوبات التي واكبت انطلاق المحاكمات عن بعد، ولكون هذه الأخيرة اختيارية يتوقف إعمالها على موافقة المعتقل ودفاعه. الأمر الذي أدى إلى زيادة في عدد المعتقلين الاحتياطيين ليبلغ في متم سنة 2020 ما مجموعه 38836 معتقلاً، من مجموع الساكنة السجنية البالغ عددها 84990 سجين. مما أدى إلى ارتفاع نسبة الاعتقال الاحتياطي لتصل إلى رقم قياسي هو 45,69%.

ورغم هذا الارتفاع في معدل الاعتقال الاحتياطي، إلا أن ذلك لا يجب أن يحجب الجهود المضاعفة التي تبذلها مختلف مكونات العدالة الجنائية في هذه الظرفية الصعبة التي تعيشها بلادنا، فقد استمرت النيابات العامة، والقضاء الزجري عموما، في القيام بأدواره رغم انتشار

الوباء. مما سمح باستمرار تصفية القضايا من خلال المحاكمة عبر تقنيات التواصل عن بعد، إذ لولا هذه التضحيات لكان معدل الاعتقال الاحتياطي أكبر بكثير مما سلف.

وما يجب التنويه به، أنه باستثناء الارتفاع الذي عرفه معدل الاعتقال الاحتياطي، فإن باقي المؤشرات المتصلة بترشيد هذا الاعتقال جاءت إيجابية سنة 2020، إذ انخفض عدد أوامر الاعتقال الصادرة عنكم بأكثر من 8000 قرار، حيث سجل صدور 83160 أمر الإيداع في السجن، بينما بلغ هذا العدد سنة 2019 ما قدره 91165 أمر بالاعتقال. كذلك تواصل انخفاض عدد الأحكام بالبراءة في قضايا المعتقلين، إذ سجل سنة 2020 ما قدره 1544 حكم بالبراءة، أي بنسبة 1,6 % من مجموع أوامر الاعتقال الصادرة عنكم وعن قضاة التحقيق. بينما كانت هذه النسبة تتجاوز 4% في السنوات السابقة بأكثر من 4000 حكم بالبراءة في السنة.

وقد أبرزت النتائج المحققة في متم سنة 2020 الارتباط الوثيق بين معدل الاعتقال الاحتياطي وسرعة تصريف القضايا، إذ رغم انخفاض عدد أوامر الإيداع بالسجن الصادرة عنكم، إلا أن المعدل المذكور ارتفع ليتجاوز 45%. لذلك أدعوكم إلى:

- مواصلة جهود ترشيد الاعتقال الاحتياطي، والاشراف شخصيا على عدم تحريك المتابعات في حالة الاعتقال، إلا في الحالات الضرورية وعند توفر وسائل الاثبات الكافية؛
- مساعدة المحكمة على تجهيز القضايا، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتيسير إجراءات المحاكمة سواء الحضورية أو عن بعد؛
- ترشيد الطعون سواء بالاستئناف أو النقض، وعدم إعمالها إلا عند توفر أسباب قانونية أو موضوعية تقتضي ذلك حماية للمصلحة العامة أو لحسن سير العدالة؛
- تتبع الأحكام المطعون فيها، والتنسيق مع السادة الرؤساء الأولين ورؤساء المحاكم لمعالجة أسباب تأخير إحالة الملفات المطعون فيها عليكم، رغم انصرام أكثر من أسبوعين على انقضاء أجل الطعن؛
- التعجيل بإحالة الملفات المطعون فيها، والشروع في إعداد مسودات التقارير الاستئنافية وعرائض الطعن بالنقض لختمها بالسرعة الكافية بعد توصلكم بالملفات من كتابة الضبط، ثم توجيهها إلى المحكمة أعلى درجة؛

- **عقد اجتماعات دورية مع نوابكم لإشعارهم بوضعية الاعتقال الاحتياطي، وكذا لمناقشة الأحكام بالبراءة الصادرة عن المحكمة في المتابعات في قضايا المعتقلين، لتلافي إصدار الأوامر بالإيداع في السجن عند عدم كفاية وسائل الاثبات.**

**ونظرا لما هذه التعليمات من أهمية في تكريس حرية الأفراد وترشيد إعمال الاعتقال الاحتياطي، فإني أهيب بكم التقيد الصارم بمضمونها وأدعوكم إلى الرجوع إلى هذه الرئاسة في حالة وجود أي صعوبة.** والسلام.